INFCIRC/914
٧ آذار/مارس ٢٠١٧

نشرة إعلامية

توزيع عام
عربي
الأصل: إسباني

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ وردت من البعثة الدائمة لغواتيمالا بشأن إعلان الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة تلاتيلولكو

- ١- تلقى المدير العام رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ من البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الوكالة، بصفة البعثة منسفاً لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ملحقاً بها إعلان الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو).
- ٢- وبناءً على الطلب، تُعمم طيه المذكرة الشفوية وإعلان الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الذكرى السنوية لإبرام معاهدة تلاتيلولكو لإطلاع جميع الدول الأعضاء عليها.

سفارة غواتيمالا في النمسا
البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية في فيينا

المرجع: ١٧.١٤٨

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية غواتيمالا، بصفة البعثة منسقةً لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أطيب تحياتها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) ويشرفها أن تشير إلى إعلان الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة ثلاثيلوكو).

وتودُّ البعثة أن تلتمس من الأمانة التفضُّل بنشر هذا الإعلان في شكل نشرة إعلامية، لإطلاع الدول الأعضاء عليه في اجتماعات مجلس المحافظين التي تبدأ في ٦ آذار/مارس ٢٠١٧.

وتعتنم البعثة الدائمة لغواتيمالا، بصفة البعثة منسقةً لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هذه الفرصة كي تعربَ لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

فيينا، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧

(التوقيع) (الختم)

أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)
مركز فيينا الدولي

إعلان الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)

إنَّ الأطراف المتعاقدة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، ممثلةً بوزراء خارجيتها، والتي اجتمعت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ في مكسيكو سيتي للدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة تلاتيلولكو،

وإنَّه يُدعى أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي هي في وضع سياسي معقد أظهر بوضوح مزايا نزع السلاح النووي، قد نجحت في صوغ معاهدة لم يسبق لها مثيل للسلام والأمن الدوليين تضمن على نحو متزامن أن تكون المنطقة خالية من الأسلحة النووية وأن الطاقة النووية ستستخدم هناك حصراً لأغراض سلمية، بما في ذلك، في جملة أمور، تلك الأغراض التي تسعى إليها مراكز البحوث في الطب والتغذية،

وإنَّه تفخر بالمسؤولية التاريخية المتأتية من كونها جزءاً من "منطقة السلام" التي أعلنت للمرة الأولى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في هافانا، كوبا، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤،

وإنَّه تستذكر قرارها بالإسهام في تعزيز عالم يسوده السلام، على أساس المساواة في السيادة بين الدول، والاحترام المتبادل وحُسن الجوار، وحلّ النزاعات سلمياً، ورفض استخدام القوة والتهديدات باستخدام القوة، وحقّ تقرير المصير والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،

وإنَّه تعيد التأكيد على أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست غاية في حدّ ذاتها، وإنما بالأحرى تمثل خطوة وسيطة بالغة الأهمية نحو نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل في إطار منظومة دولية فعالة،

وإنَّه تؤكد من جديد على اقتناعها بأن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية مسألة وثيقة الصلة بصون السلم والأمن في المناطق المعنية، وبأن نزع السلاح النووي في مناطق جغرافية شاسعة، المعتمد بقرار سيادي من الدول التي تتألف منها تلك المناطق، كان له تأثير مفيد في مناطق أخرى،

وإنَّه تذكر بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٣٢/٦٨، قرّرت أن "تعقد، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، مؤتمراً دولياً رفيع المستوى للأمم المتحدة معنياً بنزع السلاح النووي من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد"،

وإنَّه تذكر كذلك بالاحتفال باليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر كجزء من جهود عالمية نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وإنَّه تحثُّ الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني على اتخاذ المزيد من الإجراءات كل عام للاحتفال بهذا اليوم،

وإنَّه تؤكد مجدداً أن الأسلحة النووية، التي تعاني من آثارها المروّعة، بطريقة عشوائية وحتمية، القوات العسكرية والسكان المدنيين على السواء، إنما تمثل، عبر استمرارية النشاط الإشعاعي الذي تطلقه، اعتداءً على سلامة الجنس البشري، بل حتى قد تجعل الأرض برمتها غير صالحة للمعيشة في نهاية المطاف،

وإذ تُذكّر بالمثل بالمؤتمرات حول أثر الأسلحة النووية على الإنسانية التي عُقدت في أوسلو في عام ٢٠١٣، وفي نياريت وفيينا في عام ٢٠١٤، والتي أكّدت أن الأسلحة النووية تمثل تهديدًا للإنسانية بمجرد وجودها؛ وباحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها؛ وبمقتضى الأضرار التي يمكن أن يتسبب بها انفجار نووي، عرضيًا كان أم متعمدًا، في جملة أمور، للصحة العالمية، وأمن الغذاء والمناخ؛ وبمقتضى افتقار المجتمع الدولي للقدرة على مواجهة كارثة إنسانية بمثل هذه الفداحة،

وإذ تدرك كذلك الجهود متعددة الأطراف المبذولة حاليًا في البحث عن تدابير فعالة وتحديدها يلزم الاضطلاع بها بُغية إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية والمحافظة عليه،

وإذ تعيد التأكيد على أنه، في حين أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل المسؤولية النهائية للتخلص من ترساناتها النووية، غير أن هناك مسؤولية للدول كافة بأن تحوّل دون أثر الأسلحة النووية على الإنسانية وآثارها الأخرى،

وإذ تعيد التأكيد على أن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية إنما هو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، وانتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وجريمة ضد الإنسانية،

وإذ تضع في اعتبارها أيضًا أن الضمان الفعال الوحيد بحقّ ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية إنما هو حظرها والتخلص منها بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وضمن أطر زمنية محدّدة بوضوح،

وإذ تُذكّر بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الأولى، قد وافقت في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ على قرارها الأول، A/RES/1(I)، الذي تناول في المقام الأول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والقضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل،

وإذ ترحّب باعتماد الجلسة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار ٢٥٨/٧١، والذي قرّرت فيه، في جملة أمور، "عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ للتفاوض على صكّ ملزم قانونًا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدًا للقضاء التام عليها"،

وإذ تلتفت الانتباه إلى اللوحة التذكارية التي أميط اللثام عنها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وقد نُقش عليها: "هنا، في تيخوانا، البلدية الواقعة في أقصى شمال غرب أمريكا اللاتينية برمتها، تبدأ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي تمتدّ نحو الطرف الجنوبي الأبعد من القارة. وكما نصّت معاهدة تلاتيلوكو في عام ١٩٦٧ فإنه ضمن هذه المنطقة الممتدة لمسافة ٨٠ كيلومترًا مربعًا ليس هناك أسلحة نووية ولن تكون هناك أبدًا".

فإن الأطراف المتعاقدة في معاهدة تلاتيلوكو، وجميعها أعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

١- تكرر الإعراب عن قلقها العميق من أن وجود الأسلحة النووية مازال يشكّل تهديدًا وشيئًا للسلم والأمن فوق كوكبنا، وعليه تعتبر أنه من مصلحة الجميع ألا تُستخدم الأسلحة النووية أبدًا مرة أخرى في أيّ ظرف كان؛

- ٢- وتذكّر بدور وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصفتها "وكالة متخصصة في المنطقة للإعراب عن مواقف موحّدة واتخاذ إجراءات مشتركة بشأن نزع السلاح النووي"، كما جاء في صيغة الإعلانات الخاصة بشأن نزع السلاح النووي التي وافق عليها رؤساء الدول والحكومات في قمم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كوبا في عام ٢٠١٤، وفي كوستاريكا في عام ٢٠١٥، وفي إكوادور في عام ٢٠١٦؛
- ٣- وتؤكد مجدداً، وإلى حين تحقيق نزع السلاح النووي، على المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الحصول من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات قاطعة وملزمة قانوناً بعدم استخدام أو التهديد باستخدام مثل هذه الأسلحة ضدها، وبالمثل تحثُ على بذل الجهود في التفاوض على صكّ عالمي ملزم قانوناً واعتماده بشأن الضمانات الأمنية السلبية في أقرب وقت ممكن؛
- ٤- وتحثُ الدول الحائزة للأسلحة النووية التي أصدرت إعلانات تفسيرية بشأن البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو تتعارض مع روح المعاهدة أن تقوم بالتحقق منها مع وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بُغية تنقيحها أو سحبها، بحيث يتم تقديم ضمانات أمنية كاملة وقاطعة للدول التي تشكل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبحيث تُحترم مكانة المنطقة كمنطقة خالية من الأسلحة النووية؛
- ٥- وتؤكد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية إنما تعزز السلم والاستقرار الإقليميين والدوليين عبر حظر حيازة الأسلحة النووية، وامتلاكها، وتطويرها، واختبارها، وتصنيعها، وإنتاجها، وتخزينها، ونشرها، واستخدامها؛
- ٦- وتؤكد أن معاهدة تلاتيلولكو، التي أقامت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة ذات كثافة سكانية عالية، هي مصدر إلهام لأربع مناطق أخرى من العالم؛ وتعتبر أيضاً أن المعاهدة ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لهما قيمة دائمة للمجتمع الدولي ويشكلان، في الوقت ذاته، نموذجاً سياسياً وقانونياً ومؤسسياً لإقامة مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية؛
- ٧- وتعرب عن أسفها لعدم الوفاء بالاتفاق على عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتؤكد مجدداً أن انعقاد المؤتمر المذكور مثل جانباً مهماً وأساسياً من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ [١]، وعليه تحثُ على عقد هذا المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة على أن تحضره جميع دول الشرق الأوسط على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة، وبدعم ومشاركة كاملين من الدول الحائزة للأسلحة النووية؛

- ٨- وتعرب عن أسفها لإخفاق الدول الحائزة للأسلحة النووية المستمر في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والوفاء بالتعهدات المنبثقة عن مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار، وتعرب عن أسفها أيضاً بأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ قد اختتم دون اعتماد وثيقة ختامية؛
- ٩- وتدين تحديث الأسلحة النووية الحالية وتطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة، لأن مثل هذه الأفعال لا تتسق مع الالتزام باتخاذ تدابير فعالة في اتجاه نزع السلاح النووي، وتطالب، في هذا السياق، بأن تتوقف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن تطوير وإدخال تحسينات نوعية على الأسلحة النووية ونظم إطلاقها والبنية الأساسية المرتبطة بذلك؛
- ١٠- وتلاحظ مع الارتياح أنه احتفل في تموز/يوليه ٢٠١٦ بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتوقيع الاتفاقين اللذين أكدّ الأرجنتين والبرازيل من خلالهما التزامهما التزاماً لا لبس فيه باستخدام السلمي للطاقة النووية وأقاما الهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، وتؤكد أن التجربة الناجحة للأرجنتين والبرازيل والهيئة البرازيلية-الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية قد تم الاعتراف بها دولياً وتعدّ مثالاً ملهماً للمناطق الأخرى من العالم، لاسيما تلك المناطق التي لا يوجد بها بعد منطقة خالية من الأسلحة النووية؛
- ١١- وتؤكد على أهمية التعاون بين الدول الأطراف في معاهدات راروتونغا وبانكوك وبليندابا وآسيا الوسطى التي أقامت مناطق خالية من الأسلحة النووية من جهة ومنغوليا من جهة أخرى؛
- ١٢- وتعيد التأكيد على ضرورة أن يكون العالم خالياً من الأسلحة النووية من أجل تحقيق أهم أهداف الإنسانية، أي السلم والأمن والتنمية، وعليه تعتبر أن الإجراء التالي المطلوب هو أن تضطلع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدور نشط في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن صكّ ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، والذي سيعقد عملاً بالقرار ٢٥٨/٧١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.